Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized

30
MIGA
الوكالة الدولية
لضمان الاستثمار

الاحتفال بثلاثين عاما

التقرير السنوي
2018

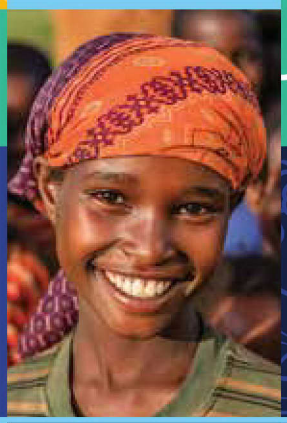

الوكالة الدولية
لضمان الاستثمار
مجموعة البنك الدولي
MIGA

رسالة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

تتمثل في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء **المشترك** من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية

منتجات الوكالة

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تقدم التأمين ضد المخاطر السياسية، وأدوات لتعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين من القطاع الخاص عبر الحدود دعماً للمشروعات في البلدان النامية في مختلف أنحاء العالم.

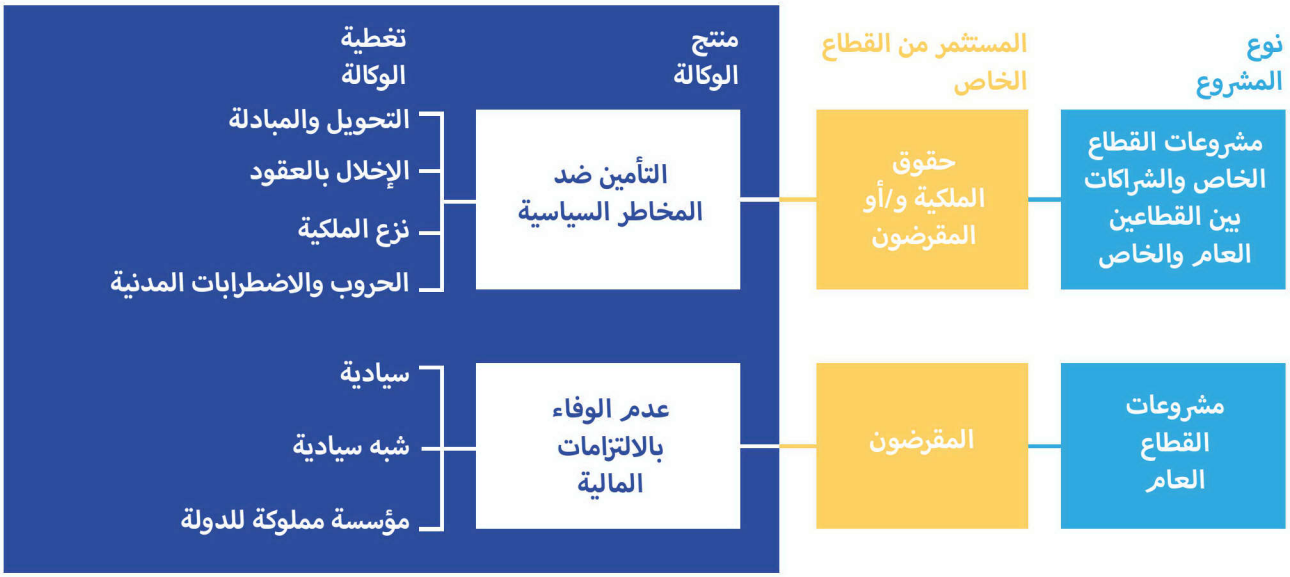

للاطلاع على المزيد www.miga.org

مجموعة البنك الدولي

الارتباطات العالمية لمجموعة البنك الدولي

حافظت مجموعة البنك الدولي على تقديم المساندة إلى البلدان النامية خلال العام الماضي مع تركيزها على تحقيق النتائج بمزيد من السرعة، وزيادة أهمية أنشطتها وملاءمتها للبلدان المتعاملة معها وللشركاء، وتوفير الحلول العالمية لمواجهة التحديات المحلية.

66.9 مليار دولار

من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات للبلدان الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص

يشمل الإجمالي مشروعات متعددة المناطق ومشروعات عالمية.
ويعكس التوزيع الإقليمي تصنيفات البنك الدولي للبلدان.

8.2 مليار دولار
الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا

8.7 مليار دولار
أمريكا اللاتينية
والبحر الكاريبي

8.8 مليار دولار
أوروبا
وآسيا الوسطى
6.8 مليار دولار
شرق آسيا
والمحيط الهادئ
14.1 مليار دولار
جنوب آسيا
19.8 مليار دولار
أفريقيا جنوب
الصحراء

رسالة من

الرئيس

البنك الدولي/مارسيا جوزغا

ليس من قبيل المبالغة أن أقول إن التحديات في عالمنا اليوم قد تبدو هائلة. ففي عملنا في مختلف أنحاء العالم، نواجه أزمات متداخلة، مثل تغير المناخ، والصراعات، والأوبئة، والكوارث الطبيعية، والنزوح القسري. وفي الوقت نفسه علينا أن نساعد البلدان المتعاملة معنا على معالجة الأزمات الملحة، وبناء قدرتها على مواجهة التحديات التي تلوح في الأفق، والقيام باستثمارات دائمة للاستعداد لمستقبل يكتنفه الغموض.

لكنني حتى في خضم أصعب الأوقات، لم يحدُني التفاؤل يوما أكثر من الآن بأن بمقدورنا تحقيق هدفي البنك: إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030، وتعزيز الرخاء المشترك فيما بين أفقر 40% من السكان في جميع أنحاء العالم. وفي مختلف مؤسسات مجموعة البنك الدولي، نقوم بتسخير التكنولوجيات الجديدة وتطوير أدوات مالية مبتكرة لدفع عجلة التقدُّم المحرز في المحاور الثلاثة لاستراتيجيتنا لبلوغ ذلك. وتتمثل هذه المحاور في: تسريع وتيرة النمو الاقتصادي الشامل والمستدام؛ وبناء القدرة على مواجهة الصدمات والمخاطر؛ ومساعدة البلدان المتعاملة معنا على الاستثمار في شعوبها.

أولا، لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي المستدام والشامل، نحتاج إلى رؤية جديدة لتمويل التنمية - رؤية تساعد على جعل نظام السوق العالمي يصب في مصلحة الجميع وفي مصلحة كوكبنا. ففي عالم تصل فيه تكلفة تحقيق الأهداف العالمية إلى تريليونات الدولارات سنويا، مع بقاء قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية متجمدة عند مليارات الدولارات، لا يمكننا إنهاء الفقر من دون اعتماد نهج مختلف اختلافا تاما.

وباعتماد مبادئ هامبورغ في يوليو/تموز 2017، وافقت مجموعة العشرين على نهج جديد نطلق عليه اسم "النهج التعاقبي Cascade"، وهو ما سيقود إلى بلوغ هدفنا الرامي إلى تعظيم تمويل التنمية. ويعمل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار معا على نحوٍ أوثق لخلق الأسواق واستحداث حلول تعتمد على القطاع الخاص في قطاعات كالبنية التحتية والزراعة والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة المتجددة والإسكان ميسور التكلفة. **(اقرأ المزيد في الصفحة 16).**

ثانيا، لبناء القدرة على مواجهة الصدمات والتهديدات والمخاطر – حتى مع مواصلتنا تطوير بنية تحتية مراعية للتغيرات المناخية وتحسين أنظمة الاستجابة- فإننا نحتاج إلى أدوات مالية مبتكرة لمساعدة البلدان الفقيرة على أن تحذو حذو البلدان الغنية فيما تقوم به منذ وقت بعيد، ألا وهو: إشراك أسواق رأس المال العالمية في تحمل مخاطر الأزمات. وفي ربيع هذا العام، شهدنا أول تأثير لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة، عندما قدم منحة عاجلة لتعزيز جهود التصدي لوباء إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبفضل هذا الصندوق - وصندوق آخر مماثل نعكف على إنشائه لرفع مستوى الاستجابات للمجاعات ومنع وقوعها- فإننا نعمل على إيجاد طرق جديدة لمساعدة البلدان الأشدّ فقراً على إشراك أسواق رأس المال في تحمل المخاطر، مما يساعد على كسْر دائرة الذعر والإهمال التي تحدث كثيرا عند وقوع الأزمات.

لكن بناء القدرة على المواجهة يجب أن يبدأ مع الخطر الوجودي الذي يشكله تغيّر المناخ. فعندما عدنا إلى باريس في ديسمبر/كانون الأول 2017 للاحتفال بالذكرى الثانية للتوقيع على اتفاقية باريس للمناخ، طرحنا على الطاولة أكثر من 12 اتفاقا لتمويل إجراءات كبيرة متعلقة بمكافحة تغير المناخ، مثل منع تآكل السواحل في غرب أفريقيا، والتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة في أنحاء العالم. وكان مهمًا أن نكون قدوة تحتذى في هذا المضمار، حيث أعلنا أننا لن نمول أنشطة التنقيب عن النفط والغاز بعد عام 2019، وأننا في الوقت نفسه سنساعد البلدان على إيجاد طرق مستدامة لتحقيق أهداف التنمية الخاصة بها.

ثالثا، للاستعداد لمستقبل يتوقع ألا يشهد إلا تسارعا في وتيرة الأدوات المبتكرة، يجب أن نجد طرقا جديدة لمساعدة البلدان على زيادة حجم وفاعلية الاستثمار في شعوبها. فوظائف المستقبل ستتطلب مهارات معقدة ومحددة، وسيصبح رأس المال البشري موردا ذا قيمة متزايدة. وبفضل مشروع رأس المال البشري الذي أطلقناه هذا العام، نعكف على تطوير مقياس دقيق وتفصيلي لرأس المال البشري في كل بلد.

في الاجتماعات السنوية في إندونيسيا في أكتوبر/تشرين الأول 2018، سنميط اللثام عن مؤشر رأس المال البشري، الذي يرتب البلدان وفقا لجودة استثماراتها في رأس المال البشري للجيل القادم. وسيضع ترتيب البلدان هذه المسألة مباشرة أمام رؤساء الدول ووزراء المالية،

> **إننا بحاجة إلى رؤية جديدة لتمويل التنمية – رؤية تساعد على جعل النظام العالمي للأسواق ينجح للجميع ولكوكبنا.**

وذلك كي يمكنهم تسريع وتيرة الاستثمارات في شعوبهم، والاستعداد لدخول اقتصاد المستقبل.

في مختلف أنحاء العالم، مازال الطلب على التمويل والمعرفة الفنية والأدوات المبتكرة مستمرا في الارتفاع. وهذه الاحتياجات هائلة - لكن تكلفة الإخفاق في توفيرها ببساطة باهظة للغاية. وتساعدنا البلدان المساهمة في مواجهة هذا التحدي بموافقتها على زيادة تاريخية قدرها 13 مليار دولار في رأسمال البنك، مما سيدعم قدرة مجموعة البنك الدولي على الحد من الفقر، والتصدي لأعتى التحديات في زماننا، ومساعدة البلدان المتعاملة معنا - وشعوبها - على تحقيق أسمى طموحاتها وتطلعاتها.

هذا العام، ارتبطت مجموعة البنك الدولي بتقديم نحو 67 مليار دولار من التمويل والاستثمارات والضمانات.

ومازال البنك الدولي للإنشاء والتعمير يشهد طلبا قويا من جانب البلدان المتعاملة معه على خدماته، حيث ارتفع مجموع الارتباطات التي قدمها إلى 23 مليار دولار في السنة المالية 2018. وفي الوقت نفسه، قدمت المؤسسة الدولية للتنمية 24 مليار دولار لمساعدة البلدان الأشدّ فقراً - ويمثل ذلك العام الأضخم من حيث ارتباطات المؤسسة حتى الآن.

وقد استفدنا هذا العام من القاعدة الرأسمالية القوية للمؤسسة الدولية للتنمية وطرحنا أول سند للمؤسسة. وزاد الطلب من المستثمرين على السند الجديد البالغ قيمته 1.5 مليار دولار على 4 مليارات دولار. وبالمزج بين تمويل المانحين التقليدي للمؤسسة الدولية للتنمية والأموال التي تتم تعبئتها في أسواق رأس المال، سيؤدي هذا الإجراء المالي المبتكر إلى توسيع قدرة المؤسسة على مساندة البلدان الأشدّ فقراً في العالم، بما في ذلك مساندة الجهود الرامية لمنع نشوب الصراعات.

وقدمت مؤسسة التمويل الدولية أكثر من 23 مليار دولار من التمويل لتنمية القطاع الخاص في العام الماضي، بما في ذلك 11.7 مليار دولار تمت تعبئتها من شركاء الاستثمار. وذهب حوالي 6.8 مليار دولار من هذه الأموال إلى بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، وجرى استثمار أكثر من 3.7 مليار دولار في مناطق متأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف.

وأصبحت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، التي مضى على تأسيسها ثلاثون عاما، ثالث أكبر مؤسسة على صعيد بنوك التنمية متعددة الأطراف من حيث تعبئة رأس المال الخاص المباشر لصالح البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل. وهذا العام، أصدرت الوكالة رقما قياسيا قدره 5.3 مليار دولار من أدوات التأمين ضد المخاطر السياسية وضمانات تعزيز الائتمان، مما ساعد على تمويل مشروعات بقيمة 17.9 مليار دولار في البلدان النامية. وقد تضاعف مبلغ الإصدارات الجديدة والتغطيات الضمانية القائمة - الذي بلغ 21.2 مليار دولار هذا العام - تقريبا مقارنة بمستواه في السنة المالية 2013.

إننا نعلم أن زيادة رأسمال مجموعة البنك الدولي في عام 2018 كانت بمثابة تصويتٍ قوي بالثقة في جهاز موظفينا الذين يعملون دون كلل لإنهاء الفقر في مختلف أنحاء المعمورة. إن تفانيهم في العمل وقدرتهم على الوفاء بالتزاماتنا الطموحة لتلبية تطلعات وطموحات الشعوب التي نخدمها يشكلان مصدر إلهام لي كل يوم.

لكنني أعرف أيضا أن الزيادة في رأس المال تمثل في الوقت نفسه تحديا هائلا يحتم علينا العمل بمزيد من الكفاءة والفاعلية؛ وإذكاء روح الابتكار؛ وتسريع التقدم نحو بلوغ عالم لا مكان فيه للفقر في نهاية المطاف. وفي العام المقبل، سنضاعف جهودنا مرة أخرى للتصدي لهذا التحدي كل يوم.

جيم يونغ كيم

رئيس مجموعة البنك الدولي
ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة

خلال السنة المالية 2018، شارك المجلس بفاعلية في المناقشة التي جرت مع جهاز الإدارة حول تنفيذ الرؤية المستقبلية لمجموعة البنك الدولي. وتضمن جزء أساسي من هذه المناقشة حزمة رأس المال المقترحة التي من شأنها أن تتيح لمجموعة البنك الدولي تحقيق نتائج التنمية على نحو أكثر فاعلية وبطريقة مستدامة مالياً. هذه الحزمة من التدابير المالية والسياسات ذات الأثر التحوّلي هي أكبر عملية ضخ لرأس المال في البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية حتى الآن، وهي تمثل تحوّلا رئيسيا في نُهج تعالج أصعب تحديات التنمية اليوم. إلى جانب التزام إدارة مجموعة البنك الدولي بتنفيذ الإصلاحات الداخلية الضرورية ، ستساعد حزمة المبادرات على دعم مساندة أجندة التنمية 2030، ورؤية العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وتعظيم تمويل التنمية، وستساعد مجموعة البنك الدولي على مواصلة قيادة المنافع العامة العالمية وتوسيع نطاق المساندة التي تقدمها في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع. كما قدم المجلس التوجيه والإرشاد بشأن المبادرات التي تتيح لمجموعة البنك الدولي مواصلة تحسين نموذج أعمالها، بما في ذلك من خلال عمليات

قدم المجلس التوجيه والإرشاد بشأن التوسع في استخدام إعادة التأمين في إستراتيجية الوكالة #impact@scale للسنوات المالية 2018-2020

أبسط وأكثر مرونة؛ وتعزيز الأطر الاستراتيجية وتوسيع نطاق القدرات الإجمالية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار عن طريق التوسّع في استخدام إعادة التأمين في استراتيجيتها MIGA2020 #impact@scale للسنوات المالية 2018-2020؛ وتدابير للكفاءة في سداد التعويضات وغير ذلك من المصروفات؛ والأطر والآليات اللازمة لضمان الاستدامة المالية.

الصورة (أعلى)

وقوفا (من اليسار إلى اليمين):
فيرنر جروبر، سويسرا، فرانك هيمسكيرك، هولندا، تركي المطيري، المملكة العربية السعودية (المدير المناوب)، أندريه لوشين، روسيا الاتحادية، ينغ مينغ يانغ، الصين، جان كلود تشاتشوانج، الكاميرون (المدير المناوب)، إيرفي دي فيليروشيه، فرنسا، أوتافيانو كانوتو، البرازيل، كازوهيكو كوجوتشي، اليابان، أندين هاديانتو، إندونيسيا، إريك بيثل، الولايات المتحدة (المدير المناوب)، فيرناندو خيمينيث لاتوري، إسبانيا، عمر بوجارا، الجزائر، أبارنا سوبراماني، الهند.

جلوسا (من اليسار إلى اليمين):
ميلاني روبينسون، المملكة المتحدة، كريستين هوجان، كندا، ماكسيمو توريرو، بيرو، جيسون أولفورد، أستراليا، بونجي كونيني، جنوب أفريقيا، ميرزا حسن، الكويت (عميد مجلس المديرين)، فرانسيسكوس جودتس، بلجيكا، باتريسيو باجانو، إيطاليا، يورجن تساتلر، ألمانيا، سوزان أولبيك، الدنمرك، أندرو إن. بفومي، زيمبابوي.

البلدان الشريكة

حسب السنة المالية، مليون	2014	2015	2016	2017	2018
مجموعة البنك الدولي					
الارتباطات[أ]	58,190	59,776	64,185	61,783	**66,868**
المنصرف[ب]	44,398	44,582	49,039	43,853	**45,724**
البنك الدولي للإنشاء والتعمير					
الارتباطات	18,604	23,528	29,729	22,611	**23,002**
المنصرف	18,761	19,012	22,532	17,861	**17,389**
المؤسسة الدولية للتنمية					
الارتباطات	22,239	18,966	16,171	[ج]19,513	**[د]24,010**
المنصرف	13,432	12,905	13,191	[ج]12,718	**14,383**
مؤسسة التمويل الدولية					
الارتباطات[هـ]	9,967	10,539	11,117	11,854	**11,629**
المنصرف	8,904	9,264	9,953	10,355	**11,149**
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار					
إجمالي مبالغ الإصدارات	3,155	2,828	4,258	4,842	**5,251**
الصندوق الاستئماني الذي ينفذه البلد المستفيد					
الارتباطات	4,225	3,914	2,910	2,962	**2,976**
المنصرف	3,301	3,401	3,363	2,919	**2,803**

أ. يشتمل على ارتباطات من كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصندوق الاستئماني الذي ينفذه البلد المستفيد، وإجمالي مبالغ إصدارات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتشتمل ارتباطات الصناديق الاستئمانية على جميع المنح التي تنفذها البلدان المستفيدة، ولذلك، فإن إجمالي ارتباطات مجموعة البنك الدولي تختلف عن المبلغ المذكور في بطاقة قياس الأداء المؤسسي للمجموعة الذي لا يتضمن سوى مجموعة فرعية من الأنشطة التي تمولها هذه الصناديق.

ب. يشتمل على المبالغ المنصرفة من كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة.

ج. تشمل الأرقام ارتباطات ومبالغ منصرفة بشأن منحة قدرها 50 مليون دولار مُقدمة لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة.

د. لا يشمل الرقم 185 مليون دولار في أدوات نافذة القطاع الخاص التي تتبع مؤسسة التمويل الدولية –الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وتمت الموافقة عليها في العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، والتي يبلغ ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية فيها 36 مليون دولار في صورة ضمانات و تسعة ملايين دولار في صورة مشتقات مالية.

هـ. ارتباطات طويلة الأجل مقدمة لحساب مؤسسة التمويل الدولية. لا يتضمن ذلك تمويلا قصير الأجل أو أموالا تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

البنك الدولي

تتألف مجموعة البنك الدولي، وهي أحد أكبر مصادر التمويل والمعارف للبلدان النامية في العالم، من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك بين كافة الفئات، وتشجيع التنمية المستدامة.

IBRD
البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يقرض حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

IDA
المؤسسة الدولية للتنمية

تقدم قروضاً بدون فوائد ومنحاً لحكومات أشدّ البلدان فقراً.

MIGA
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

تقدم تأمينا ضد المخاطر السياسية، وأدوات لتعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الأسواق الناشئة.

IFC
مؤسسة التمويل الدولية

تقدم قروضا، ومساهمات في أسهم رأس المال، وخدمات استشارية لحفز استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

ICSID
المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

يقدم تسهيلات دولية للمصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

رسالة من

كايكو هوندا

الرئيس التنفيذي
والمسؤول التنفيذي الأول

احتفلت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في السنة المالية 2018 بالذكرى الثلاثين لإنشائها. فقد تأسست الوكالة عام 1988 لغرض التعجيل بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، وفي عام 1994 تجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لأول مرة حجم المساعدات الإنمائية الرسمية. غير أنه بعد أن بلغ ذروته عام 2013 (فاق المساعدات الأجنبية الرسمية بستة أمثال)، أصبحت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تناقص، حيث يواجه المستثمر الأجنبي مخاطر متنامية بسبب استمرار تقييد أوضاع التمويل العالمية، وتصاعد التوترات التجارية، وتقلبات أسعار السلع الأولية، وارتفاع عدد الصراعات حول العالم. وفي ضوء هذه التطورات واستهداف الوكالة تعبئة استثمارات القطاع الخاص للتنمية، أصبح دور الوكالة المتمثل في مساندة الاستثمارات وخلق فرص العمل أكثر حيوية عن ذي قبل.

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مؤشرات التنمية العالمية

كانت السنة المالية 2018 سنة قوية للوكالة. فعن طريق التعاون مع شركائنا والجهات المتعاملة معنا، أصدرنا 5.3 مليار دولار من الضمانات الجديدة التي ستقدم العون في توفير الطاقة لقرابة ثمانية ملايين شخص، وتوفير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الجديدة لنحو 1.4 مليون شخص، وتوليد 1.4 مليار دولار من الضرائب والرسوم سنويا للحكومات المُضيفة، والحيلولة دون انبعاث ما يقدر بثلاثة ملايين طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

تمثل إصداراتنا بقيمة 5.3 مليار دولار، والتي ساعدت في تمويل مشروعات بقيمة 17.9 مليار دولار في البلدان النامية، مستوى قياسيا جديدا. وقد تضاعفت تقريباً إصداراتنا الجديدة، إلى جانب إجمالي التغطيات الضمانية القائمة البالغ حجمها 21.2 مليار دولار، وذلك مقارنة بالسنة المالية 2013. كما احتلت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار المرتبة الثالثة بين بنوك التنمية المتعددة الأطراف في السنة الميلادية 2017 من حيث تعبئة رؤوس الأموال الخاصة المباشرة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. سيؤدي هذا إلى نتائج حقيقية ميدانيا.

وقد حققنا تقدما ضخما بشكل ملموس في المجالات ذات الأولوية التي تمثل حجر الزاوية في استراتيجيتنا **'MIGA2020 #impact@scale'** التي تمتد ثلاث سنوات.

استراتيجية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 2020

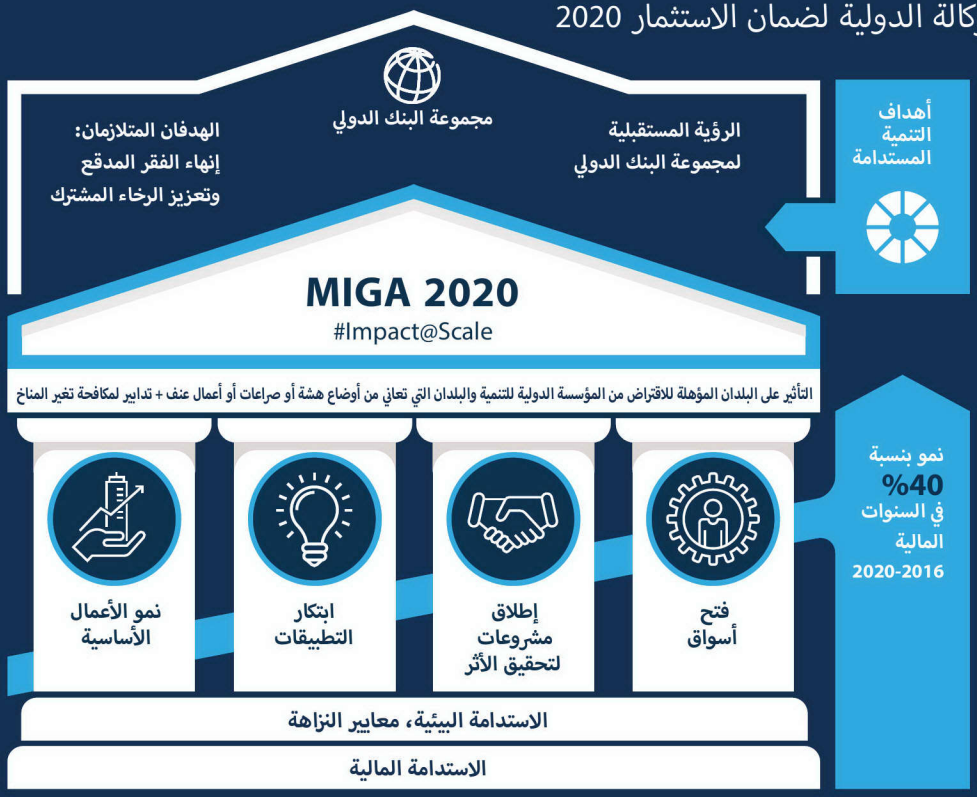

وللمرة الأولى، كان ما يقرب من 60% من المشروعات التي أصدرناها تشكل ضمانات لأنشطة التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ومن ضمن المشروعات التي قمنا بدعمها مشروع بنبان للطاقة الشمسية في مصر، والذي سيكون أكبر منشأة للطاقة الشمسية في العالم بمجرد اكتمال أعمال البناء.

وشهدت السنة المالية 2018 أيضا المرة الأولى التي بدأنا فيها استخدام نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية، والتي تهدف إلى المساعدة في جذب الاستثمار الخاص إلى أكثر الأوضاع تحديا في العالم. باستخدام هذا التسهيل وكذلك مواردنا الخاصة، قمنا بتغطية الاستثمار في أسهم شركة للهاتف المحمول في سيراليون، ومساندة مشروع في ميانمار سيقوم بتركيب وصيانة 4000 كيلومتر من كابلات الألياف الضوئية في جميع أنحاء البلد، وتوفير تأمين ضد المخاطر السياسية لمصنع زبيب جديد في أفغانستان من شأنه تحديث إنتاج الزبيب، والمساعدة في تحسين حياة المزارعين المحليين. ولا يمكن أن يحدث هذا دون مساندة الجهات المانحة للمؤسسة الدولية للتنمية.

وكانت السنة المالية 2018 مهمة أيضا في البناء على علاقاتنا الطويلة مع شركات إعادة التأمين من أجل المساعدة في إدارة تركز محفظتنا وتحرير رأس المال من أجل إصدارات إضافية. وقمنا بزيادة إعادة التأمين من شركات إعادة التأمين الخاصة بشكل أساسي بأكثر من ثمانية مليارات دولار خلال السنوات الثلاث الماضية.

كما عززنا دعمنا لقيادة المرأة في مجالات التنمية والتمويل. ومنحنا جولي موناكو، المديرة العالمية لإدارة القطاع الخاص في مجموعة سيتي جروب، الجائزة السنوية الثالثة التي تقدمها الوكالة للمسؤولين التنفيذيين الذين يعملون على تعزيز المساواة بين الجنسين. كما

ضماناتنا الجديدة ستساعد على توفير إمكانية حصول نحو 8 ملايين شخص على الكهرباء.

استضافت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار حفل استقبال في مدريد للاحتفاء بإنجازات كبار القيادات النسائية في إسبانيا. إننا نحقق تقدما جيدا على جبهة التنوع والاحتواء، ونحتاج أن نواصل القيام بالمزيد.

من منظور داخلي، يسرني جدا أن يتولى فيجاي إيير دوره هذا العام في منصب نائب الرئيس وكبير مسؤولي العمليات بالوكالة.

أنا فخورة بما وصلت إليه الوكالة في هذا المنعطف، وأشكر شركاءنا والجهات المتعاملة معنا على دعمهم لمساهماتنا في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وأمامنا الكثير من السنوات المثيرة القادمة.

كايكو هوندا

الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول،
الوكالة الدولية ضمان الاستثمار

نتائج التنمية

من المتوقع أن تعزز المشروعات التي ساندتها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في السنوات المالية 2014-2018 أهداف التنمية المستدامة بأقوى السبل.

الكهرباء
46.2 مليون شخص لديهم إمكانية الحصول على الطاقة الكهربية

الرعاية الصحية
21.5 مليون استشارة طبية كل عام

أهداف التنمية المستدامة: السنوات المالية 2014-2018

خفض الغازات المسببة للاحتباس الحراري
بمعدل 4.2 مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون

الاتصالات اللاسلكية
9.7 مليون مشترك جديد

عائدات الضرائب
3.1 مليار دولار من الضرائب والرسوم المحلية سنويا

نتائج التنمية المتوقعة من ضمانات تم توقيعها في 2018

تطمح الوكالة الدولية لضمان الاستثمار إلى مساندة النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتحسين حياة البشر عن طريق تعبئة رأس المال الخاص عبر الحدود إلى البلدان النامية. وبغية رصد ما إذا كانت المشاريع التي تدعمها الوكالة تؤدي بالفعل إلى هذه النتائج، قامت الوكالة بوضع نظام لنتائج التنمية يعرف باسم نظام مؤشرات فاعلية التنمية.

ومن المتوقع أن يؤدي إصدار الوكالة ضمانات بقيمة 5.3 مليار دولار في السنة المالية 2018 إلى مساندة إجمالي تمويل المشروعات بقيمة 17.9 مليار دولار من الاستثمارات المشتركة العامة والخاصة. وسيتم الوصول إلى نحو 65.5 مليون شخص من خلال خدمات البنية التحتية (خدمات الكهرباء الجديدة أو المحسنة، والسفر جوا وبوسائل النقل العام، والمشتركون الجدد في خدمات الاتصالات) التي تساندها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

وفيما يلي أبرز الملامح لنتائج التنمية المتوقعة.

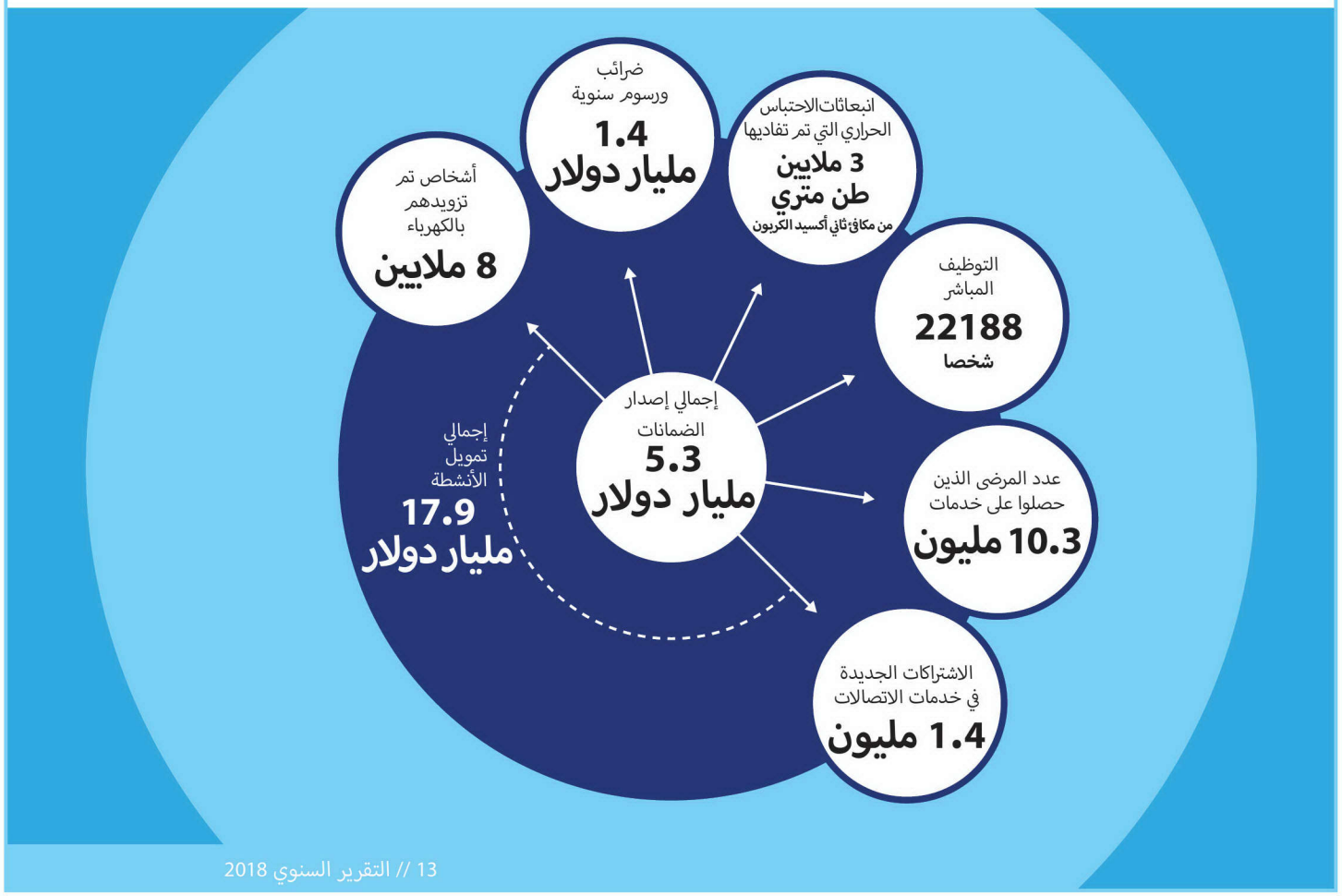

المشاريع البارزة

تلتزم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتحقيق تأثير تنموي قوي من خلال تشجيع المشروعات المستدامة من النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ومنذ إنشائها عام 1988، أصدرت الوكالة ضمانات بأكثر من 50 مليار دولار لمساندة أكثر من 845 مشروعا في 111 من البلدان الأعضاء. كما ساندت الوكالة برامج متعددة على المستويين الإقليمي والعالمي في البلدان الأعضاء.

سيراليون

خدمات اتصالات الهاتف المحمول

قدمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانات لتغطية أسهم سوناتيل في شركة الهاتف المحمول المحلية أورانج سيراليون. تغطي ضمانات الوكالة 90% من الأسهم، التي تصل قيمتها إلى نحو 97.8 مليون دولار، لمدة تصل إلى 15 عاما. وتم استخدام تسهيلات الخسارة الأولى بشكل ملموس من نافذة القطاع الخاص التي دشنتها مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية ضمن العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية لمساندة هذا الاستثمار في ذلك البلد الذي مزقته الحرب. ورغم أن أكثر من 73% من مواطني سيراليون مشتركون في خدمات الهاتف المحمول، فإن القطاع يعاني من ضعف البنية التحتية ونقص الاستثمار. وكانت مساندة الوكالة بالغة الأهمية في ضمان دخول المستثمرين إلى هذه السوق الواعدة المحفوفة بالمخاطر. ومن المتوقع أن يكون لهذا المشروع تأثير إنمائي كبير، بما في ذلك تحسين جودة الخدمة وتكاليف المستخدم النهائي، وزيادة الإيرادات للحكومة، وتوفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وإظهار الفرص الجديدة للمستثمرين الآخرين.

أفغانستان

إنتاج الزبيب

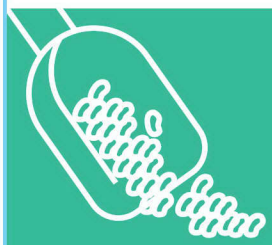

إلى جانب تمويل بقيمة ثلاثة ملايين دولار من مؤسسة التمويل الدولية، قدمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تغطية تأمينية ضد المخاطر السياسية تصل إلى 5.2 مليون دولار لمصنع جديد لإنتاج الزبيب في أفغانستان، للمساعدة في تنمية سوق الزبيب في البلاد وتعزيز قطاع الصناعات الزراعية فيها. ستساعد الحزمة التي قدمتها مؤسسة التمويل والوكالة شركة ريكويدا لتجهيز الفاكهة على تطوير مصنع لإنتاج الزبيب على أحدث طراز في منطقة إيستاليف. والهدف هو مضاعفة مستويات الإنتاج وتحسين جودة الزبيب المجهز من خلال التكنولوجيا الحديثة وممارسات سلامة الغذاء، وزيادة الصادرات وتحسين حياة المزارعين المحليين. تم توفير تغطية مدتها عشر سنوات من الوكالة ضد مخاطر الحرب والاضطرابات المدنية، وكانت حاسمة لضمان استمرار العمل وزيادة الأهلية الائتمانية للمشروع في بيئة تشغيلية متقلبة للغاية مثل أفغانستان. وتم استخدام تسهيلات الخسارة الأولى من نافذة القطاع الخاص التي أنشأتها مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية حديثا ضمن العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية وذلك لدعم هذا الاستثمار في المشروع.

ميانمار

الاتصالات باستخدام الألياف الضوئية

خلال مساهمة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في برنامج لمد كابلات الألياف الضوئية في جميع أنحاء ميانمار، ساندت الوكالة مشروعا لمد وصيانة 4000 كيلومتر من الكابلات معظمها في المناطق الريفية. قدمت الوكالة 114.7 مليون دولار لتغطية قرض من البنك الصناعي والتجاري الصيني (آسيا) إلى شركة شبكة الاتصالات بالألياف الضوئية المحدودة في ميانمار لمدة خمس سنوات. يشبه هذا المشروع مشروعا سابقا ساندته الوكالة في عام 2017. وظلت ميانمار على مدى سنوات من بين أقل البلدان تواصلا في العالم: في عام 2013، بلغ معدل انتشار الهواتف المحمولة 14.6% فقط، فيما بلغت خطوط الهاتف الثابت 1.1%، وكانت خدمات الإنترنت عريضة النطاق غير موجودة تقريبا بنسبة انتشار بلغت 0.2%. ومع ذلك، بحلول عام 2017 بلغ معدل انتشار الهواتف المحمولة في ميانمار 95%، مما أدى إلى انخفاض هائل في التكاليف. ومن المتوقع أن ينمو هذا القطاع بشكل كبير بسبب وجود سوق ريفية كبيرة محرومة من الخدمة ومستهلكين منخفضي الدخل في المدن. كما تم استخدام تسهيلات الخسارة الأولى من نافذة القطاع الخاص التي أنشأتها مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية حديثا ضمن العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية مؤخرا لمساندة هذا الاستثمار في ذلك البلد الذي مزقته الحرب فيما مضى. ومن المتوقع أن يفيد المشروع ميانمار بشكل كبير من خلال خفض التكاليف بالنسبة للمستهلكين، وتقديم المزيد من الخدمات من خلال تحسين البنية التحتية، وتحقيق إيرادات للحكومة.

السنغال

توليد الكهرباء بطاقة الرياح

قدمت الوكالة ضمانات قيمتها 149.1 مليون دولار لمساندة بناء مزرعة للرياح في السنغال وتشغيلها وصيانتها. وعند اكتمالها ستكون أكبر مزرعة رياح في غرب أفريقيا حيث تولد 158 ميجاوات، وتمد 300 ألف أسرة بالكهرباء. وفي الوقت الحالي، فإن إمدادات الطاقة الكهربية في السنغال منخفضة، وتقدر نسبة الكهربة عند 57%، حيث لا يحصل إلا حوالي 27% من سكان المناطق الريفية على الكهرباء. إضافة إلى ذلك، يعتمد البلد بشدة على النفط المستورد، حيث تمثل الطاقة الحرارية 90% من الكهرباء الموزعة في الداخل. سيساعد هذا المشروع على تنويع مزيج الطاقة بعيدا عن الوقود مع توفير قدرات إضافية لتوليد الطاقة النظيفة الفاعلة من حيث التكلفة. والأهم من ذلك، أنه رغم الاكتشافات الأخيرة من النفط والغاز في السنغال فمن غير المتوقع أن تصبح مصدرا للطاقة حتى عام 2025، وفي المقابل، يمكن نشر مزارع الرياح بوتيرة سريعة نسبيا فيما يجري بناء قدرات الشبكة الموحدة لمصادر الطاقة المستقبلية.

استراتيجية فريدة تساعد مصر في التغلب على أزمة الكهرباء

قبل أربعة أعوام، واجهت مصر أزمة كهرباء خطيرة، إذ أثر تكرار انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة على مؤسسات الأعمال وجودة الحياة، في وقت تجاوز فيه الطلب على الكهرباء جانب العرض بنسبة 20%. وفي ضوء نقص التمويل العام الذي تشتد الحاجة إليه في قطاعات أخرى، كانت مصر بحاجة إلى مسار بديل لإيجاد الموارد اللازمة لحل مشكلات الكهرباء التي تعاني منها. وهنا برز تركيز مجموعة البنك الدولي على نهج "تعظيم تمويل التنمية".

يشكل نهج تعظيم تمويل التنمية استمرارا لجهود مجموعة البنك الدولي لتعبئة الموارد بما يتجاوز سقف المساعدات الإنمائية الرسمية لتلبية احتياجات التنمية في البلدان المعنية. ويستفيد هذا النهج من الإمكانات التي تتمتع بها مؤسسات مجموعة البنك الدولي للعمل معا لإيجاد حلول مبتكرة من شأنها المساعدة على تحقيق هدفي المجموعة. والأهمّ من ذلك كله أنه يرسم دورا أساسيا للقطاع الخاص - باعتباره ممولا ومصدرا للمعرفة على حد سواء.

في عام 2014، بدأت الحكومة المصرية العمل مع مجموعة البنك الدولي لمعالجة مشكلات نقص الطاقة التي تعاني منها، وجمعت معا خبراء محليين وعالميين لصياغة استراتيجية قومية أعطت الأولوية لتحقيق استدامة إمدادات الطاقة واستثمارات القطاع الخاص. وساعدت هذه الصياغة الواضحة للسياسة على اجتذاب أكثر من 30 مليار دولار من استثمارات القطاع الخاص حتى مارس/آذار 2015 إلى مشروعات إنتاج النفط والغاز وعمليات الغاز الطبيعي المسال في مصر. وفي ديسمبر/كانون الأول 2015، وافق البنك الدولي للإنشاء والتعمير على أول قرض في سلسلة من ثلاثة قروض برامجية تهدف إلى تقديم الدعم الفني والمالي لمصر كي تتمكن من تحقيق أهداف إصلاح قطاع الطاقة بها، وارتبط بتقديم أكثر من 3 مليارات دولار خلال السنوات 2015 - 2017.

وشكلت الاستفادة من وفرة أشعة الشمس في مصر جزءا أساسيا من برنامج الإصلاح. وفي عام 2015، عملت مؤسسة التمويل الدولية مع الحكومة على صياغة عقود برنامج تعريفة التغذية للطاقة الشمسية الكهروضوئية (Photovoltaic Solar Feed-in Tariff). وفي عام 2017، وضعت المؤسسة اللمسات النهائية على حزمة من القروض بقيمة 653 مليون دولار لتمويل إنشاء مجمّع بنبان للطاقة الشمسية الذي سيكون، حال إتمامه، أكبر مجمّع للطاقة الشمسية في العالم. وستساعد محطات مجمّع بنبان الاثنتان والثلاثون على توليد ما يصل إلى 752 ميجاوات من الكهرباء، وستخدم أكثر من 350 ألف مستهلك منزلي، كما ستوفر ما يصل إلى 6 آلاف فرصة عمل خلال أعمال الإنشاء. وتلقت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار موافقة على تقديم ما يصل إلى 210 ملايين دولار من التأمين ضد المخاطر السياسية لما يبلغ 12 مشروعا ضمن مجمّع بنبان. وإجمالا، ستقوم مجموعة البنك الدولي ومقرضون آخرون بتعبئة ما مجموعه مليارا دولار من استثمارات القطاع الخاص في إطار برنامج تعريفة التغذية لمساندة توليد 1600 ميجاوات من الكهرباء.

يمضي قطاع الطاقة في مصر على الطريق نحو التحوّل. ومن بين الإصلاحات الأخرى: قيام الحكومة المصرية بحلول عام 2016 بخفض دعم هذا القطاع إلى النصف ليصل إلى 3.3% من إجمالي الناتج المحلي، مع الإبقاء على تعريفة الكهرباء عند مستويات معقولة مقارنة بالأسعار العالمية، وذلك بمساعدة من مجموعة البنك الدولي. وأصبح قطاع الطاقة أكثر كفاءة واستدامة من الناحية المالية، كما حسنت الحكومة بيئة الأعمال أمام القطاع الخاص، مما أدى إلى إتاحة المزيد من الموارد العامة لاستخدامها في القطاعات الاجتماعية الحرجة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع www.worldbank.org/mfd

عرض عام للأعمال والعمليات

تهدف الوكالة الدولية لضمان الاستثمار إلى جذب الاستثمار العابر للحدود إلى البلدان النامية دعما لمهمة مجموعة البنك الدولي المتمثلة في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. في السنة التقويمية 2017، أصبحت الوكالة ثالث مؤسسة رائدة بين بنوك التنمية متعددة الأطراف لتعبئة رؤوس أموال خاصة إضافية كبيرة للعملاء والحكومات.

وفي السنة المالية 2018، أصدرت الوكالة ضمانات بقيمة 5.3 مليار دولار. وقد تضاعفت تقريبا إصداراتنا الجديدة، إلى جانب إجمالي التغطيات الضمانية القائمة البالغ حجمها 21.2 مليار دولار، وذلك مقارنة بالسنة المالية 2013. ودعم نحو 60% من المشاريع التي تغطيها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في السنة المالية 2018 جهود التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه. كما أصدرت الوكالة ضماناتها الأولى باستخدام نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية، وهي برنامج يهدف للحد من مخاطر المشروعات، وتحفيز استثمارات القطاع الخاص في البلدان منخفضة الدخل والبلدان المتأثرة بالصراعات.

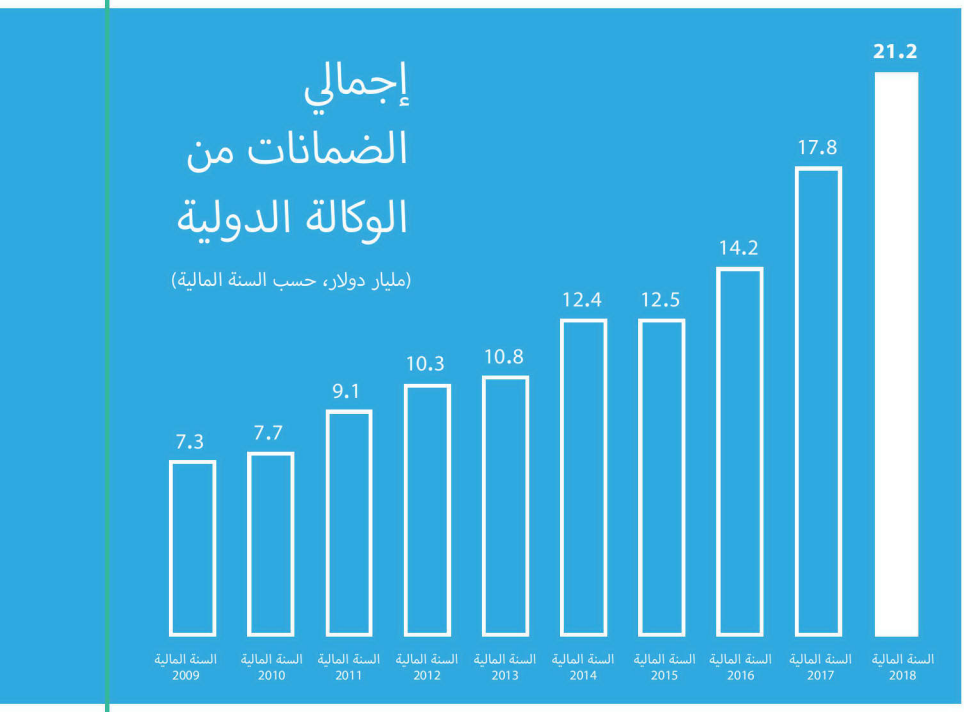

نافذة القطاع الخاص

ستلعب نافذة القطاع الخاص التي تتبع مؤسسة التمويل الدولية –الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وتمت الموافقة عليها في العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، والتي أنشئت في السنة المالية 2018، دورا رئيسيا في تسهيل الموجة التالية من الابتكار للوكالة. ويهدف هذا البرنامج إلى تحفيز استثمارات القطاع الخاص في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية فقط، مع التركيز على الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، ويقوم على الاعتراف بأن القطاع الخاص عنصر أساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية.

تتوقع الوكالة استخدام 500 مليون دولار تم تجنيبها في إطار التسهيلات الضمانية لنافذة القطاع الخاص التابعة للوكالة ومؤسسة التمويل الدولية من خلال هياكل الخسارة الأولى ومشاركة المخاطر الشبيهة بإعادة التأمين، وذلك بهدف توسيع نطاق تغطية منتجات الوكالة للتأمين ضد المخاطر السياسية. ستقوم الوكالة أيضا، نيابة عن المؤسسة الدولية للتنمية، بإدارة برنامج تخفيف المخاطر، لتوفير

ضمانات تستند إلى المشاريع بدون تعويض سيادي بغية جذب الاستثمارات الخاصة إلى مشروعات البنية التحتية الكبيرة والشراكات بين القطاعين العام والخاص المدعومة من مؤسسة التمويل الدولية.

في السنة المالية 2018، استخدمت الوكالة نافذة القطاع الخاص لمساندة ثلاثة مشروعات (انظر قسم 'المشاريع البارزة')، وحشد 824.3 مليون دولار من رأس المال الخاص.

يمكن معرفة المزيد عن نافذة القطاع الخاص هنا:
ida.worldbank.org/financing/ida18-private-sector-window

إعادة التأمين

تلعب إعادة التأمين دورا رئيسيا في مساعدة الوكالة على استخدام رأسمالها بكفاءة، وتقليل تركزات المخاطر. في الوقت نفسه، تسهم إعادة التأمين في إيرادات الوكالة في شكل عمولات التنازل (أي أن نسبة من الأقساط التي يتم التنازل عنها لشركات إعادة التأمين تحتفظ بها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار). وحتى 30 يونيو/حزيران 2018، تمت إعادة التأمين على 13.3 مليار دولار (63%) من إجمالي التغطيات الضمانية القائمة بموجب ترتيبات تعاهدية اختيارية للحصص. وارتفع حشد رأس المال من خلال إعادة التأمين في السنة المالية 2018 بمقدار تسعة مليارات دولار مقارنة بالسنة المالية 2013.

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الضمانات: يستفيد نموذج عمليات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من مجموعة البنك الدولي، إلى جانب شركات إعادة التأمين العامة والخاصة، لتعظيم أثر استثمارات بلدانها الأعضاء.

مليار دولار (30 يونيو/حزيران 2018)

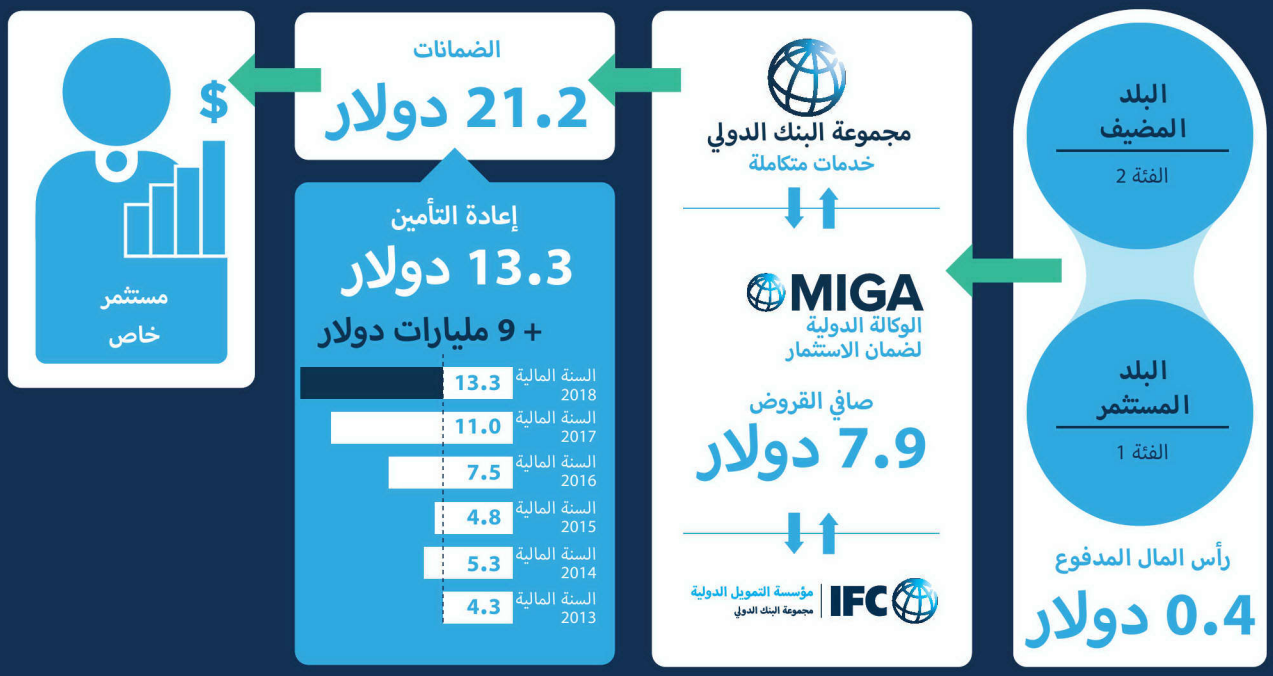

تغير المناخ

يمثل التصدي لتغير المناخ إحدى الأولويات الاستراتيجية للوكالة، وفي السنة المالية 2018، عبأت الوكالة مبلغا قياسيا مقداره ثلاثة مليارات دولار في تمويل مشترك للقطاع الخاص للأنشطة المتعلقة بالمناخ. ساند نحو 60% من الضمانات الجديدة الصادرة في السنة المالية 2018 جهود التخفيف من تأثير تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك كفاءة الطاقة في المباني، والحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري المرتبطة بفاقد الأغذية في سلسلة توريد الأغذية المصنعة، والزراعة المراعية للظروف المناخية. ومن إجمالي تمويل المناخ الصادرة بشأنه ضمانات، كان 75% لمساندة مصادر الطاقة المتجددة، وذهب حوالي 50% إلى بلدان تواجه أوضاع الهشاشة والصراع والعنف ومؤهلة للاقتراض من الوكالة الدولية للتنمية.

الاستدامة البيئية والاجتماعية والنزاهة

تعتبر معايير الأداء البيئي والاجتماعي الشاملة ومتطلبات النزاهة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار أدوات قوية لتحديد المخاطر، وخفض تكاليف التنمية، وتحسين استدامة المشروعات - مما يعود في نهاية المطاف بالنفع على المجتمعات ويساعد في الحفاظ على البيئة. ومن خلال العمل مع الوكالة، يثبت مستثمرو القطاع الخاص والمقرضون أن معالجة المخاوف البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة مسألة حاسمة لهم لزيادة العائدات المعدلة حسب مستوى المخاطر.

وخلال السنة المالية 2018، أجرت الوكالة 81 زيارة لمواقع المشروعات من أجل الفحص الفني والرصد والتقييم الذاتي فيما يتعلق بالجوانب البيئية والاجتماعية. وقامت الوكالة أيضا بمتابعة ما يقرب من 900 من العملاء والشركاء بحثا عن أي مؤشرات على وجود مخاطر محتملة تتعلق بالحوكمة.

وقدمت الوكالة لعملائها قدرا ملموسا من المشورة فيما يخص تحسين الحوكمة في عملياتهم. فعلى سبيل المثال، أشارت الوكالة على مؤسسة مالية مملوكة للدولة باعتماد سبل لمواءمة إطار النزاهة لديها كي يتماشى بدرجة أعلى مع نهج شركائها من القطاع الخاص. وقدمت الوكالة توصيات لمؤسسة أخرى بشأن تسلسل تحسينات الحوكمة المقترحة للمساعدة في تسريع عملية الإصلاح.

"في السنة المالية 2018، أجرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 81 زيارة لمواقع المشاريع من أجل العناية الواجبة والمتابعة والتقييم الذاتي للجوانب البيئية والاجتماعية."

الحوكمة

مجلس الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

يوجه مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين، اللذان يمثلان 181 بلدا عضوا، برامج الوكالة وأنشطتها. ويعيّن كل بلد محافظاً واحداً ومحافظاً مناوباً. ومجلس المحافظين هو الجهة المنوط بها صلاحيات الوكالة ويخوّل معظم صلاحياته إلى مجلس المديرين التنفيذيين المؤلف من 25 مديراً. وحقوق التصويت مرجّحة حسب حصة رأس المال التي يمثلها كل مدير. ويجتمع المديرون بصفة منتظمة في مقر مجموعة البنك الدولي في واشنطن، حيث يستعرضون ويبتون في مشروعات ضمان الاستثمار ويشرفون على سياسات الإدارة بشكل عام.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع المجلس:
www.worldbank.org/en/about/leadership/governors

المساءلة

مجموعة التقييم المستقلة

تقيّم مجموعة التقييم المستقلة استراتيجيات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وسياساتها ومشروعاتها لتحسين نتائج الوكالة الإنمائية. ومجموعة التقييم هي آلية مستقلة عن إدارة الوكالة وترفع تقاريرها بما تخلص إليه من نتائج إلى مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة ولجنة فاعلية التنمية التابعة للمجلس.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع مجموعة التقييم: **ieg.worldbankgroup.org**

مكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيّد بالأنظمة

هذا المكتب هو آلية المساءلة المستقلة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار ومؤسسة التمويل الدولية ويرفع تقاريره مباشرة إلى رئيس مجموعة البنك الدولي. ويرد المكتب على شكاوى من أناس تأثروا بأنشطة تساندها الوكالة والمؤسسة وذلك بهدف تحسين النواتج الاجتماعية والبيئية ميدانيا وتعزيز مساءلة الجمهور للوكالتين.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع المكتب: **www.cao-ombudsman.org**

أبرز ملامح الأداء المالي

حسب السنة المالية، مليون	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الدخل من أقساط التأمين	115.6	128.1	139.8	179.7	**210.1**
صافي الدخل من أقساط	72.5	79.0	86.4	93.2	**104.1**
المصاريف الإدارية	45.5	44.9	48.1	51.3	**51.6**
الدخل المتحقق من العمليات	26.9	34.1	38.3	41.9	**52.5**
المصاريف الإدارية/ صافي الدخل من أقساط التأمين	%63	%57	%56	%55	**%50**

1. يساوي صافي دخل الأقساط إجمالي دخل الأقساط وعمولات التنازل مطروحا منها الأقساط التي يتم التنازل عنها إلى شركات إعادة التأمين وتكاليف الوساطة.
2. المصروفات الإدارية تتضمن مصروفات من برامج المعاشات التقاعدية وغيرها من مزايا ما بعد التقاعد.
3. دخل العمليات يعادل صافي الدخل من أقساط التأمين مخصوما منه المصروفات الإدارية.

أبرز الملامح

حسب السنة المالية، مليون	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي رأس المالي الاقتصادي	620	705	663	592	**685**
حقوق الملكية	974	971	989	1,213	**1,261**
رأس المال المتداول	1,262	1,312	1,329	1,398	**1,471**
إجمالي الضمانات	12,409	12,538	14,187	17,778	**21,216**

*إجمالي رأس المال الاقتصادي يعادل استهلاك رأس المال من محفظة الضمانات، مضافا إليه رأس المال المطلوب لمخاطر العمليات ومخاطر الاستثمار. واعتبارا من السنة المالية 2017، يعتمد رأس المال الاقتصادي على نموذج جديد، ولا يمكن مقارنته بالفترات السابقة التي تقوم على نموذج أقدم لرأس المال الاقتصادي.

لضمان الاستثمار تعزيز المساواة بين الجنسين

من مساندة المشاريع إلى تقدير دور القيادات النسائية في جميع أنحاء العالم، عززت الوكالة التزامها بتشجيع المساواة بين الجنسين في السنة المالية 2018. وفيما يلي عدد قليل من الملامح البارزة.

الصناعات الغذائية في كوت ديفوار

زيارة ميدانية لجمعية أزيتو أتيكي التعاونية

تساعد جمعية أزيتو أتيكي التعاونية، التي تساندها محطة كهرباء أزيتو الحرارية التي تدعمها الوكالة، والتي تبلغ طاقتها 430 ميجاواط، أكثر من 100 من رائدات الأعمال المحليات في إنتاج وبيع وتصدير طبق أتيكي، المصنوع من نبات الكسافا المشهور في كوت ديفوار. تقوم شركة أزيتو للطاقة مالكة المحطة، وشركة أزيتو للعمليات والإدارة التي تشغل المحطة بتزويد الجمعية التعاونية بالتدريب والتسهيلات والمعدات اللازمة لإعداد عجينة لب الكسافا وتعبئتها. ومن خلال إعداد طنين يوميا من العجينة، تكسب النساء في الجمعية التعاونية ما يكفي لإرسال أطفالهن إلى المدرسة وتوفير احتياجات أسرهن.

كما توظف محطة الكهرباء عددا كبيرا من النساء، وعند سُؤاله عن السبب في مساعدة المحطة نساء القرية، أجاب مدير محطة أزيتو بأن والدته كانت تكسب المال بنفس الطريقة - ولكن دون الاستفادة من التدريب والآلات – حتى يتمكن من الذهاب إلى الجامعة. تقع قرية أزيتو على بعد أكثر من ساعة بالسيارة من أبيدجان، وتعد مساندة محطة الكهرباء أمراً حاسماً ليس فقط للنساء، ولكن لأسرهن أيضا.

واعتمادا على الخبرة القوية التي تتمتع بها جميعة أزيتو التعاونية تساند شركة أزيتو للطاقة وشركة أزيتو للعمليات والإدارة تطوير تعاونية مماثلة في قرية بياجو القريبة.

> **أكثر من 100 رائدة أعمال بالمنطقة ينتجن أتيكي ويبعنه ويصدرنه.**

قيادة المرأة لمجال التمويل | **جائزة المسؤول التنفيذي الأول للمساواة بين الجنسين**

د. جيم يونغ كيم (رئيس مجموعة البنك الدولي)، وكايكو هوندا (الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول)، وجولي موناكو (رئيس عمليات العالم للقطاع العام، سيتي جروب)، وأرونما أوتيه (نائب الرئيس، ومدير إدارة الخزانة، البنك الدولي)، و فيليب لو هورو (المسؤول التنفيذي الأول، مؤسسة التمويل الدولية)

ثمنت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار جهود جولي موناكو، المديرة العالمية للقطاع العام في سيتي جروب ومنحتها جائزة الوكالة السنوية للمسؤولين التنفيذيين الذين يعملون على تعزيز المساواة بين الجنسين في عامها الثالث. احتلت السيدة موناكو مرارا مركزا بين أقوى النساء في مجال التمويل، ولعبت دورا أساسيا في تشكيل استثمارات سيتي جروب في مشروعات التنمية في جميع أنحاء العالم - مما ساعد على تحسين حياة الملايين. ارتبطت الوكالة بعلاقات طويلة مع سيتي جروب، وشملت المشروعات الحديثة مترو بنما ومساندة بنك التصدير والاستيراد التركي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

نساء إسبانيات في القيادة

حفل استقبال قياديات في عالم التمويل في مدريد، إسبانيا

كما استضافت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار حفل استقبال في مدريد للاحتفاء بإنجازات بعض كبار القيادات النسائية في إسبانيا. ومن المتوقع أن تمد المشروعات التي يمولها المستثمرون والمقرضون الإسبان الذين تعمل معهم الوكالة أكثر من 195 ألف شخص بالكهرباء، وتدر 115 مليون دولار سنويا من إيرادات الحكومة المضيفة، وتقدم 1.8 مليار دولار قروضا كل عام، وتدعم توفير نحو 1700 فرصة عمل مباشرة.

من اليسار إلى اليمين:

سارفاش سوري
مدير العمليات

آردهانا كومار كابور
المدير والمستشار العام

محمد بامبا فال
المدير المعاون ورئيس
خبراء الضمانات والعمليات

كايكو هوندا
نائب الرئيس التنفيذي
والمسؤول التنفيذي الأول

سانتياجو آساليني
مدير شؤون التمويل والمخاطر

ميرلي مارجريت بارودي
مدير شؤون الاقتصاد والاستدامة

س. فيجاي إيير
نائب الرئيس وكبير مسؤولي العمليات

معلومات الاتصال

كبار المديرين

كايكو هوندا
نائب الرئيس التنفيذي والمسؤول التنفيذي الأول
khonda@worldbank.org

س. فيجاي إيير
نائب الرئيس وكبير مسؤولي العمليات
sviyer@worldbank.org

سارفاش سوري
مدير العمليات
ssuri1@worldbank.org

محمد بامبا فال
المدير المعاون ورئيس
خبراء الضمانات والعمليات
mfall3@worldbank.org

آردهانا كومار كابور
المدير والمستشار العام للشؤون القانونية والمطالبات
akumarcapoor@worldbank.org

سانتياجو آساليني
مدير شؤون المخاطر المؤسسية
sassalini@worldbank.org

ميرلي مارجريت بارودي
مدير شؤون الاقتصاد والاستدامة
mbaroudi@worldbank.org

جهاز الإدارة حسب المناطق

هدى مصطفى
مدير أفريقيا
hmoustafa@worldbank.org

كريس ميلورد
مدير أوروبا وآسيا الوسطى
والشرق الأوسط وشمال أفريقيا
cmillward@worldbank.org

جيه هيوانج كوون
مدير شمال آسيا
Jkwon@worldbank.org

تيم هيستد
مدير جنوب وجنوب شرق آسيا
thisted@worldbank.org

ليالي عابدين
كبير خبراء الضمانات للشرق الأوسط
وشمال أفريقيا
Labdeen@worldbank.org

لين تشينغ
ممثل، الصين
Lcheng1@worldbank.org

القطاعات

نبيل فواز
مدير قطاع الصناعات الغذائية
والخدمات العامة
nfawaz@worldbank.org

إيلينا بالي
رئيس قطاع البنية التحتية والاتصالات
والنقل والمياه
epalei@worldbank.org

أولجا سكلوفسكايا
مدير قطاع التمويل
وأسواق رأس المال
osclovscaia@worldbank.org

ماركوس وليامز
مدير قطاع الطاقة
والصناعات الاستخراجية
mwilliams5@worldbank.org

إعادة التأمين

مارك رويكس
مدير إعادة التأمين
mroex@worldbank.org

الاستفسارات بشأن أنشطة الأعمال
migainquiry@worldbank.org

تحل هذا العام الذكرى الثلاثون لتأسيس الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. خلال العقود الثلاثة الماضية، ساندت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أكثر من 50 مليار دولار من الاستثمارات لأكثر من 845 مشروعًا في 111 بلدًا ناميًا.

يعكس النموذج المستخدم في هذا التقرير دور جمهورية إندونيسيا كمضيف للاجتماعات السنوية 2018 لمجلسي محافظي صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي

لمتابعة أخبار الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

/miga

/company/mulitlateral-investment-guarantee-agency-miga

WWW.MIGA.ORG